الفصل السادس

الاقتصاد

أصبح النمو الاقتصادي جزءاً مهماً من الاقتصاد العالمي طيلة السنوات العشرين الماضيـة، وكرس القادة الكثير من الجهد لاختيار سياسات تساعد وتزيد من معدلات النمـو[1]. ومن النظرة الأولى يبدو نجاحهم. ومنذ بدايات القرن العشرين نما GDP العالمي من نحو 2 تريليون دولار إلى أكثر من 36 تريليون $ (التقييم بسعر الدولار عام 1990) بمعـدل نمو سنوي تقريباً 2.7%[2] وبشروط توزيـع الفرد، نما GDP العالمي إلى أعلـى مـن 1.000 دولار إلى نحـو 6.000 دولار. وعلى الرغم مـن الكساد الكبير، والحربين العالميتين وسقوط الإمبراطوريات العظيمة إلا أن القرن الماضي شهد أسرع نمو اقتصادي في تاريخ البشرية.

ويجـب علينا بالإضافة إلى الإعجاب بوتيرة النمو الاقتصادي أن نعترف بالأهمية الكبـيرة لوصولنـا إلى مستوى التوزيـع العالمي للفرد إلى أكثر مـن 5.000 دولار. كما ظهـرت تحولات اجتماعية سريعة في جميع المجتمعات تقريباً. حين ارتفع GDP للفرد مـن 1.000 دولار إلى 5000 دولار (انظر الفصـل العاشر). وانتشر التعليم الابتدائي في كل العـالم تقريبـاً وارتفع عدد المتعلمـين إلى أعلى من 50%. وقفـز العمر المتوقع للإنسـان إلى مستويـات العمر في الدول الغنية. والتغيـير في متغيرات «نوعية الحياة» في الأغلـب أعلـى من 5.000 دولار للفـرد، بدلاً من أقل من ذلك. وهنـاك أيضاً دليل أنـه حـين تكـون GDP الشعب وحصة الفـرد أعلى من 6000 دولار فمـن غير المتوقع أن تتراجـع إلى الأوتوقراطية (حكومة الفرد) أو الفوضـى السياسية (Przeworski, Alvarez, Cheibub, Limongi, 1996). ولذلـك مـن المهم جداً أن نقول: إن العالم في المتوسـط ـ وأكثر من نصف عدد الدول التي لدينا بيانات متشابهة عنها[3] وصلت حصة الفرد فيها إلى 5000$. ويعيد الشكل 1 - 6 بناء نمو المخرجات الاقتصادية في العـالم (محسوبة بـ GDP) ومستويات المعيشة (محسوبة بـ GDP للفرد) عبر ألفي سنـة من التاريخ الإنساني. ويوضح كيف تميزت المئتا سنة الماضية، وخاصة المئة سنة الأخيرة، بالنسبة للنمو الاقتصادي.

opelkanal.com

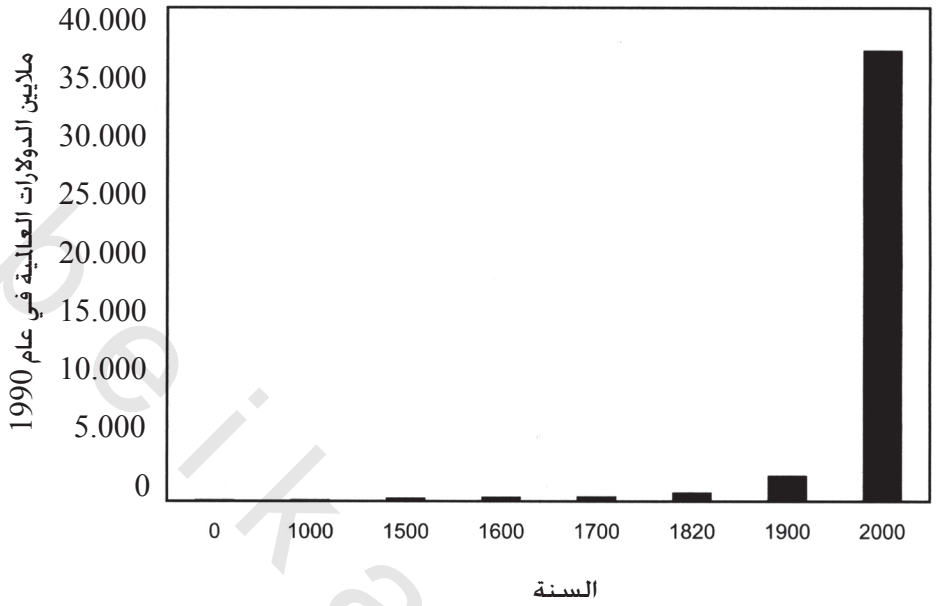

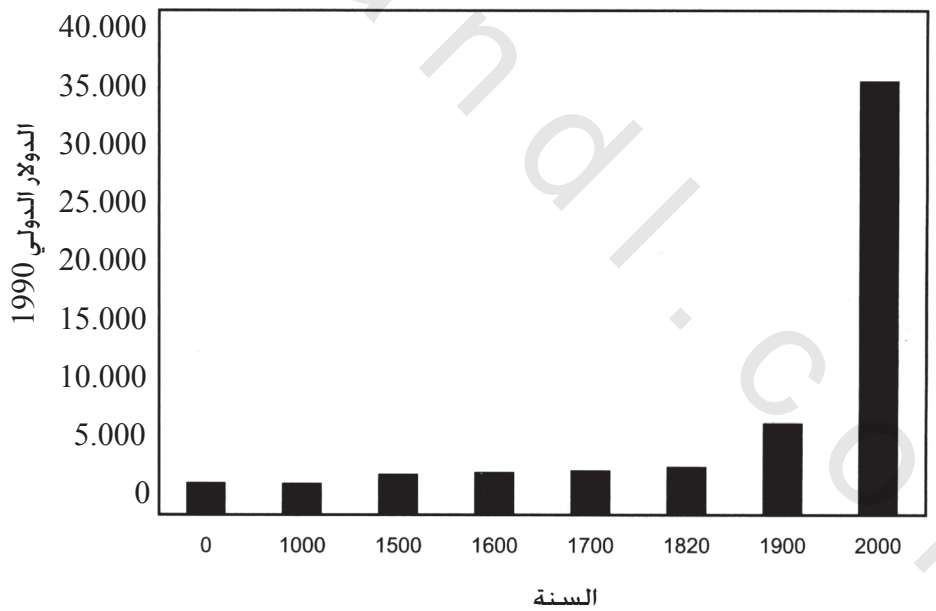

الشكل 1 - 6 النمو طويل المدى العالمي GDP و GDP للفرد.

المصدر: Angus Maddison, 2001, The World Economy, A Millennial Perspective (Paris: OECD).

obeikandl.com

هنـاك عدة أسبـاب تجعلنا نظـن أن معدلات النمـو الاقتصادي العالمـي في القرن الواحـد والعشرين قد تتجاوز معـدلات القرن العشرين. أولاً، يسـير النمو الاقتصادي العالمـي في طريق متسارع بشكل عام لأكثر من 200 سنة. وأشار ماديسون (Maddison 1995) إلى أن أسرع مدة نمو اقتصادي في التاريخ البشري وهي «العصر الذهبي» كانت بـين 1950 و1973. وحتـى النمو خلال مدة الكسـاد 1973 ــ 1992 كانـت أسرع من الطبيعـي بالمقاييس التاريخية واستمر في النمو منـذ ذلك الوقت. ثانياً، أتاحت الفروق الكبيرة جداً التي ظهرت عالمياً في GDP لحصة الفرد الفرصة للدول منخفضة الدخل لزيـادة معـدلات نموها سريعاً وذلـك بتقوية رأس المـال البشري، وتحسـين الحكومة، وتبنـي التقنية مـن الدول الأغنى. ثالثـاً، يتوقع أن ينتج المخزون الهائـل من رأس المال البشري والمكرس للعلم والهندسة تحسينات سريعة أكثر في التقنية ـ في التقنية الحيوية والإلكترونيات الدقيقة، وتقنية النانو، وإنتاج الطاقة واستخدامها ـ التي يجب أن تثري النمـو الاقتصـادي العالمـي. وفي المقابل فإن عـدة أسباب للفشـل في تحسين الحكومة، وإحبـاط التعـاون الدولي، والضعف في سرعة التغير التقنـي، والتشويه البيئي، كل هذه الأمور مجتمعة قد تبطئ النمو العالمي.

وهنـاك تحدٍ رئيس يتمثـل في أن النمو الاقتصادي كان وما زال غير متعادل بشكل حـاد واتسعت عدم العدالة في الدخل بين الـدول وداخلها. وفي عام 1900 كان نصيب الفـرد مـن GDP في الدول الأغنـى في الاقتصاد العالمـي، مثل بريطانيـا، والولايات المتحـدة الأمريكيـة، وأستراليا، ونيوزلندا، في حـدود 4000 – 5000 دولار (بالدولار العالمي في عام 1990[4])، بينما كانت الدول الأفقر في مستويات أقل من 1000، والآن وصلـت الدول الأغنى والمتطورة مستويات تصل إلى 35000 دولار للفرد، بينما ما زال العديد من الدول تحت مستوى 1000 دولار.

ومقارنة الدخل عبر البلدان ـ وعبر الزمن ـ ليس بالمهمة اليسيرة. وأسهل طريقة لذلـك هي قسمة الدخـل بعملة الدولة على معـدل الصرف الغالـب بضمان الدولار. وبنـاء على هـذا المقياس (الشـكل 6.2، الصورة العلوية) فإن نحـو ثلث سكان العالم يعيشون في عام 2004 في بلدان بمعدل دخل متوسط هو أقل من 1000 دولار مقارنة بـ 40000 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية.

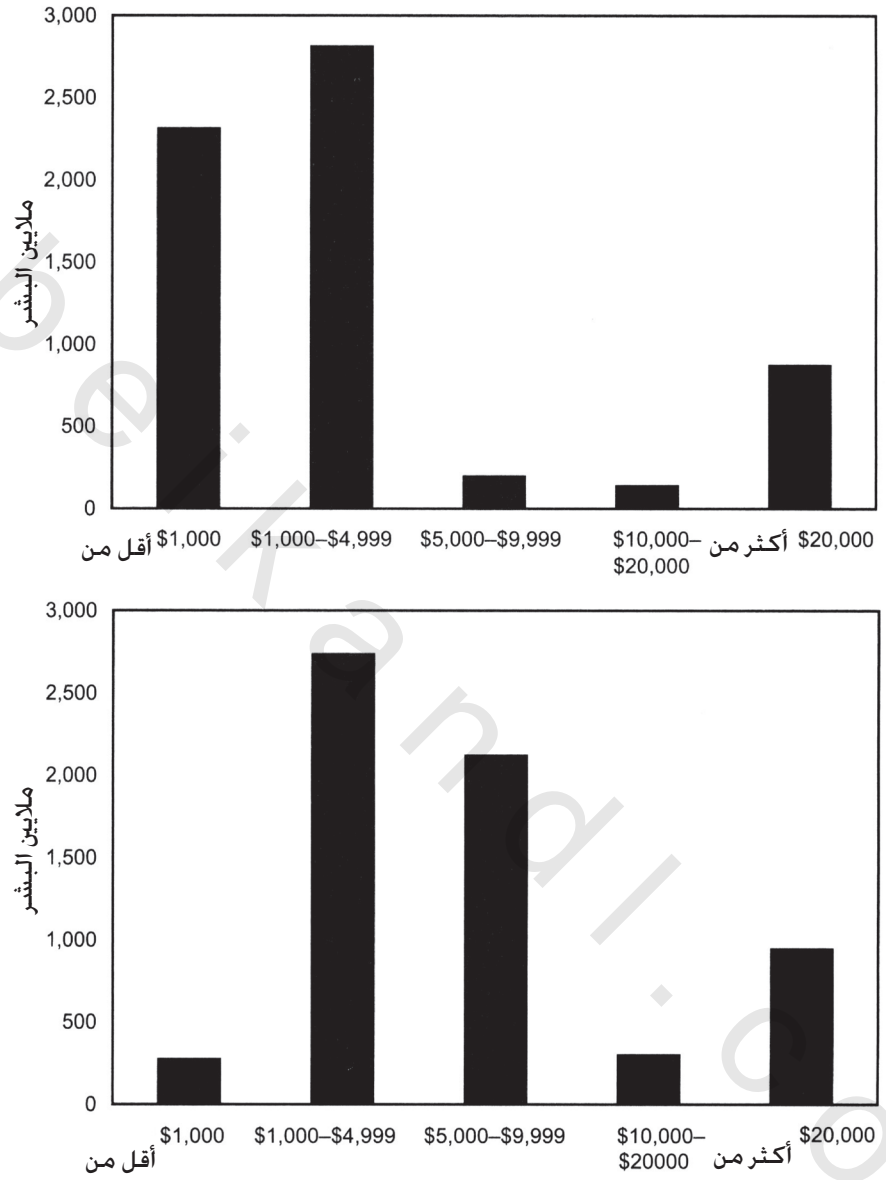

الشكل 2 - 6: توزيع الدخل العالمي (2004) ـ معيارين.

ملاحظة: الشكل العلوي لحصة الفرد من الدخل القومي بسعر صرف السوق. الشكل السفلي لحصة الفرد من الدخل القومي بسعر قوة الشراء. ويبين كل شكل ملاين البشر الذين يعيشون في دول ذات دخل قومي في الخانة المحددة.

المصدر: سعر صرف السوق من Global Insight. Inc أشكال القوة الشرائية بناءً على استحداثات Hillebrand's extensions of Angus Maddison, 2001, The World Economy, A Millennial Perspective (paris: OECD).

obeikandl.com

وهـذه المقارنـة المبنية على سعر التحويل لا تكون عـادة دقيقة للمقارنة بين الدول؛ لأنـه يفترض ضمنيـاً أن الناس في البلـدان الفقيرة يدفعـون للمشتريات والخدمات الأسعـار نفسها التي يدفعها الأمريكيـون. وتحويل 870 بير إثيوبي، مثلاً، بحيث يكون صرف الدولار هو 8.7 بير يستدعي تقدير دخل الفرد بنحو 100 دولار في عام 2004. وهذا يوضح الفقر العام في أثيوبيا فلو كان الأثيوبيون يدفعون أسعار الولايات المتحدة للغـذاء مـن مستوى دخل مثـل هذا لماتوا مـن المجاعة. وعلى الرغم مـن أن الجفاف يضـرب أثيوبيا بشـكل دوري إلا أنه في معظم السنين لا يوجد موت جماعي في الدولة. ولتعديـل الفروق في مستويات السعر، هناك طريقة تدعى تعادل القوة الشرائية تجعل دخل الفرد الأثيوبي في عام 2004 نحو 800 دولار وبالطبع هذا قليل جداً ولكنه نحو 8 مرات المستوى الذي تشير إليه مقارنة تغير العملة. ويتابع برنامج IFs التغير في GDP وحصـة الفرد من GDP في كلا سعري الصـرف وبشروط تعادل القوة الشرائية؛ لأن كليهما مفيد لأغراض معينة. ويعتقد معظم الخبراء أن تقديرات تعادل القوة الشرائية أفضل لمقارنات المستوى المعيشي عبر البلاد.

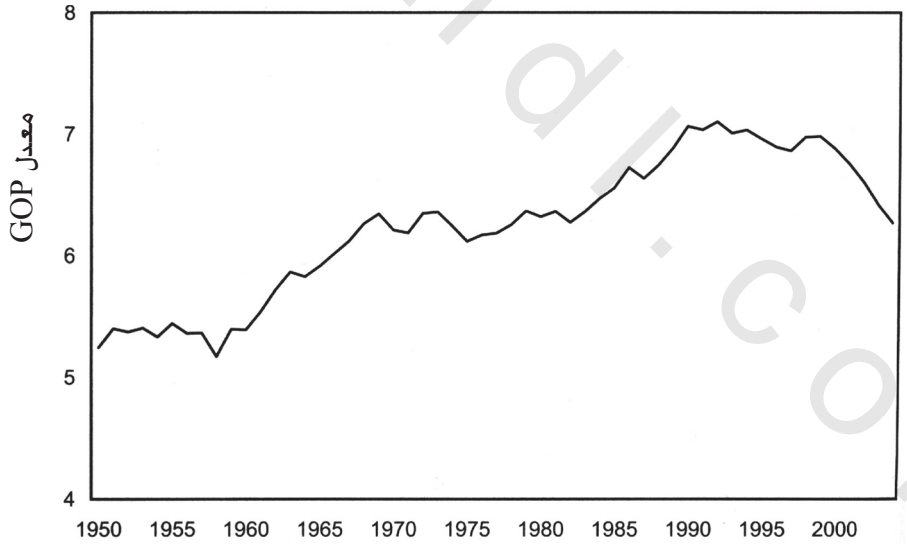

الشـكل 3 - 6 معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسـبة إلى بقية العالم.

المصدر: Angus Maddison, 2001, The World Economy, A Millennial Perspective: paris: OECD حتى عام 2004 وأضاف إليها Hillebrand.

openkandl.com

وعلى الرغم من أن كلا المعيارين يظهران توزيعاً غير متساوٍ للدخل العالمي، وتبين رسومات مادسون هوة تتسع بشكل غير عادي في القرنين الماضيين إلا أنها أيضاً تبين تحسناً كبيراً في مستوى الدخل المطلق (بالأسعار الثابتة) في الدول غير أعضاء OECD في السنوات الأربعين الماضية، وهناك مقدار بسيط لردم الهوة في العقد الأخير. وارتفعت نسبة الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي بتعادل القوة الشرائية بين دول OECD والدول غير الأعضاء من نحو 5.1 في عام 1960 إلى نحو 7.1 في عام 1992 وهبطت إلى نحو 6.1 في عام 2004 (انظر الشكل 3 - 6). والنصيب الأكبر من النجاح هو لشرق آسيا. واستمر الدخل النسبي بالهبوط في أمريكا اللاتينية، وكلا الدخلين المطلق والنسبي انخفض في الدول الداخلية الإفريقية في العقدين الماضيين.

راجع البنك الدولي بدقة (Chen and Ravaillon, 2004) حسابه السابق عن الفقر العالمي؛ ليبين انخفاضًا حادًا منذ بدايات ثمانينيات القرن الماضي في نسبة وعدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع (انظر الشكل 6.4). وبناء على التقديرات الجديدة فإن عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً، وهو معيار الفقر، انخفض من نسبة 33% من سكان العالم في عام 1981 إلى 18% فقط في عام 2001، وهذا يعادل 400 مليون شخص. واستخدم الاقتصادي أكسفير سالا ـ مارتن Xavier Sala-i-Martin 2002) منهجية مختلفة نوعاً ما وخرج برقم أصغر عن الفقر المدقع. وعلى الرغم من أن هناك جدلاً كبيرًا بخصوص الأرقام إلا أن البنك الدولي وسالا ـ مارتن يتفقان على الاتجاه العام وعلى أن الاتجاه العام في جزء منه سببه النمو السريع في شرق آسيا، وأن بلايين من الناس ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، وعلى أنه خارج شرق آسيا فإن معظم مناطق العالم النامي ـ وخاصة دول إفريقيا الداخلية ـ تتلكأ في الخلف: «[1] تظل إفريقيا خاملة بينما جميع الدول الأخرى بما في ذلك الصين والهند تنمو بنسب مشابهة لتلك التي عرفوها خلال العقدين الماضيين، وسوف يحافظ عدم تساوي الدخل في العالم على ارتفاعه على المدى الطويل في الاتجاه صعوداً خلال العشرين سنة القادمة» (Sala-i-Martin2002:39).

openkandil.com

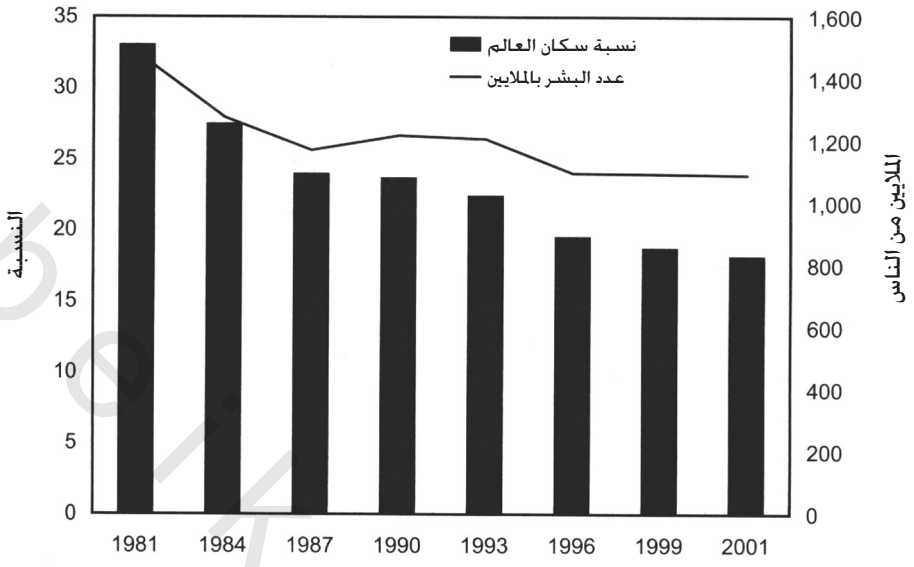

الشكل 4 - 6 حصة وعدد الناس الذين يعيشون بدخل أقل من دولار في اليوم.

ملاحظة: تم مراجعة مستوى الفقر القديم بتقييم البنك الدولي من دولار في اليوم بأسعار القوة الشرائية لعام (1985 إلى 2008) الأسعار والقوة الشرائية لعام 1992 في هذه الحسابات.

المصدر: البيانات من Saohua Chen and Martin Ravaillon, 2004. 'How, Have the World's Poorest Fared since the Early 1980s? (Washington, DC: World Bank) 28 - 29.

ويبقى النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل أو الثروة مواضيع متكررة في الاقتصاد. ونحتاج إلى أن نفكر بشكل محدد في النقاط الأساسية لسياسة الدافعية. وتبرز 4 نقاط هي: الزيادة في الادخارات المحلية والاستثمارات المحلية والاستثمار كوسيلة للنمو، والتحسينات في فعالية الاستثمار عبر التحسين في رأس المال البشري والاجتماعي والمعرفي، والدخول في التجارة العالمية كميكانيكية لجلب فوائد محتملة للاقتصاد المحلي والسيولة المالية العالمية بما في ذلك المساعدات، والاستثمار والتحويلات. ولكي نقيم فائدة هذه الدافعيات لتحريك العالم، فإننا نحتاج إلى التفكير مرة أخرى عرضياً.

القوى المحركة الاقتصادية والدافعية

يشمل الاقتصاد، مثل جميع جوانب المواضيع الأخرى في هذا الكتاب، تفاعلاً لدوائر التغذية الراجعة السلبية والإيجابية، ويرسم الشكل 5 - 6 جزءًا من هذه الحركة: إجمالي الإنتاج المحلي، والإنتاج الإجمالي للبضائع والخدمات (للطلب الأخير) وإنتاج المعايير في بلد ما. ويعتمد الإنتاج الاقتصادي على عدة عوامل مهمة: الجهد، ورأس المال المادي (المباني والآلات، والتقنية المتوافرة للمنتجين. وعموماً فنحن نشير إلى الإنتاجية المتعددة (MFP) أكثر مما يقصد بالتقنية بشكلها الضيق. يستخدم النموذج مبنى رئيساً لنظرية اقتصادية، ويعمل إنتاج Cobb - Douglas، لجمع رأس المال والجهد وMFP في حساب GDP ويتحرك بعض GDP من خلال التوفير (من مصادر محلية وأجنبية) إلى الاستثمار في رأس مال جديد ثم إنتاج أكثر. وتغلبت دائرة التغذية الراجعة الموجبة، على معظم العالم ومعظم القرن التاسع عشر والقرن العشرين، على دائرة التغذية السالبة التي تقلل رأس المال المادي، وذلك بخفض قيمته (استنفاذه) الشرائية.

يشرح إضافة رأس المال والجهد جزءًا صغيرًا فقط من النمو الاقتصادي لمعظم البلدان في هذا القرن ويشرح الباقي التحسينات في التقنية والمعرفة والكفاية المنظمية بطرق غير مفهومة حتى الآن نظرياً أو موضحة تجريبياً. ونموذج النمو الاقتصادي في نظام IFs يزيد عمل إنتاج Cobb ـــ Douglas ـــ الأساس المتين النظري لـ «نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة» ـ مع رؤية من «نظرية النمو الداخلية» وامتداد نظرية النمو الكلاسيكية المجددة التي تؤكد على أهمية أدوار التقنية ورأس المال والبشري الاجتماعي (Barro, 1998). ويجمع النموذج افتراضات وتقديرات للنمو البشري ورأس المال الاجتماعي وأيضاً النمو المعرفي ونشر المعرفة داخل النمو فيما يدعوه الاقتصاديون الإنتاجية المتعددة (MFP). وتميل الدول التي تملك نمو إنتاجية متعددة قوية لأن يكون لديها نمو اقتصادي قوي ومستويات معيشة محسنة. وليس النمو العالي لرأس المال المادي أو توفير الجهد وحدهما كافيين لضمان النمو الاقتصادي السريع. وهناك روابط قصيرة المدى يركز عليها النقاش الاقتصادي اليومي؛ لأنها تمهد

لظهـور دورات عمـل مهمة. يبـين الشكل 6 - 6 ثـلاث دوائر تغذية راجعـة يتوسطها مستـوى مخزون السلـع في قطاعات اقتصادية مختلفة. تستخـدم الدائرتان الأوليان ارتفاع الأسعار وهبوطها مؤشرًا على المنتجين والمستهلكين؛ ليساعد على توازن الإنتاج والطلـب. والثالثـة تربـط مستويات مخـزون السلع والإنتـاج عبر تشغيـل الإمكانية. وتسمـح دوائر التغذية الراجعة السلبية بتـوازن إلى حد ما بين الإنتاج والطلب، ولكن مفاجآت النظام في عملية الروابط تجعل من الصعب الحصول دائماً على الاثنين في المعادلـة. وعلى الرغم مـن أن برنامج IFs يظهر هذه القـوى المحركة، إلا أن التركيز الرئيس للبرنامج هو على القوى المحركة على المدى الطويل الشكل 5 - 6.

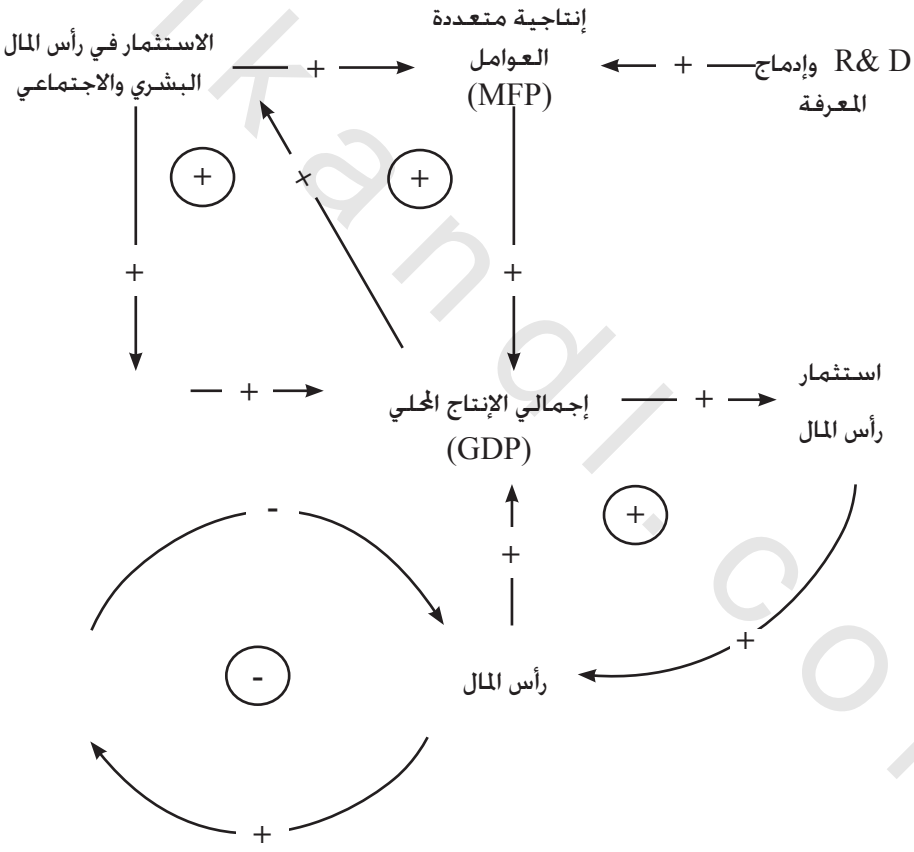

الشكل 5 - 6 القوى المحركة طويلة المدى في الاقتصاد.

المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

obeikandl.com

ومـا زال هنـاك مجموعة مهمة مـن القوى المحركـة الاقتصادية التـي تدور حول التجـارة (انظـر الشـكل 7 - 6). يعمل زوج من دوائر التغذيـة الراجعة السلبية حول مخـزون السلـع وأسعار البضائـع والخدمات ويعمـل زوج من الدوائـر المتفاعلة عبر توازنـات تجاريـة (طـرح الـواردات من الصـادرات) وأسعـار صرف العمـلات (أو الأسعـار) للعمـلات النقدية. وهذا الزوج من التغذية الراجعـة معقد أكثر من الشكل المشـار إليه، لأنه يتفاعل أيضاً مع تدفق رأس المال عبر الحدود. وكمثال، يشير الشكل إلى أن قبول المساعدة يمكن أن يحسن الحساب الجاري وبذلك يضعف التصدير.

يحتوي نظام المساعدة في برنامج IFs على خرائط انسيابية ومعادلات للنموذج الذي يظهر تفاصيل أكثر مما تظهره الرسوم البيانية العرضية والعرض في هذا النص (انظر تحـت «فهم النموذج»). وحتى هذا الرسم الموجـز للقوى المحركة للأنظمة الاقتصادية يعطينا قاعدة لدراسة أوسع لنقاط الحوافز التي قد تكون لدينا حين نبحث عن التأثير على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل. لنتحدث بالتفصيل عن نقاط الحافزية.

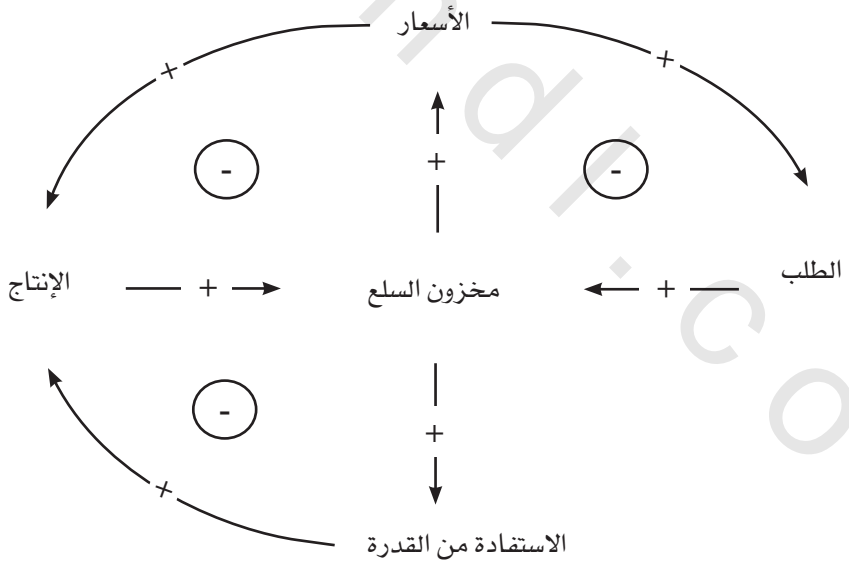

الشكل 6 - 6 توازن القوى المحركة قصيرة المدى في الاقتصاد.

المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

openkandil.com

رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي

رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي مصطلحان غير محددين بدقة وليس من السهل قياسهما. يفكر الاقتصاديون الذين يتعاملون مع هذه المفاهيم في نماذجهم برأس المال البشري من واقع كيف يمكن للعمال أن يكونوا أكثر إنتاجية وخاصة في المدارس، والتدريب المتخصص، والصحة البدنية، بينما يعني رأس المال الاجتماعي المنظمة أو حكومة المجتمع. ويعني تحسين الحكومة بالنسبة لنظريات التنمية الاقتصادية السياسات والمؤسسات التي تزيد من حفز الناس على العمل والاستثمار. وتعد عوامل مثل سيادة القانون المستمرة، وتحسين حقوق الملكية، وتقليل الفساد جزء من هذا المفهوم على الرغم من أن تحويل المفهوم العام إلى ممارسة ليس سهلاً ولا نمذجته أيضاً. ويضيف برنامج IFs عوامل أخرى كمؤشر الفساد والحرية السياسية والاقتصادية بصفتها مؤشرات لرأس المال الاجتماعي ونقاط حوافز. ويبين الشكل 8 - 6 كيف أن هذه المفاهيم موجودة في برنامج IFs (يمكنك الاطلاع على هذا الجدول لأي بلد أو مجموعة ولأي عام، بالنقر على عرض، عرض متخصص، تطوير الخلفية).

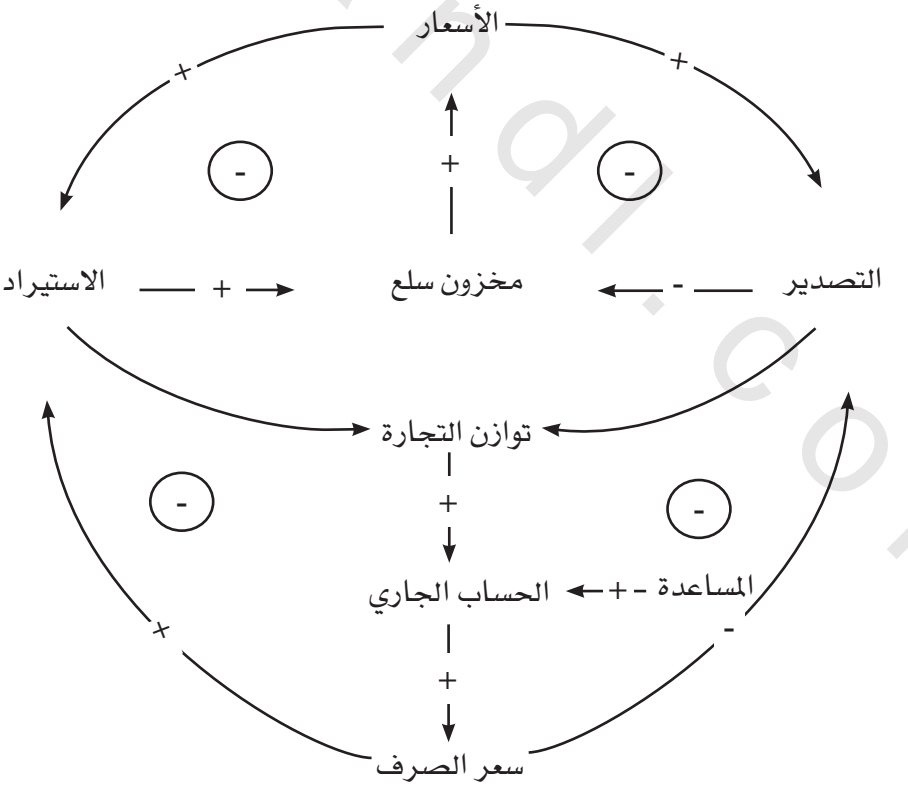

الشكل 7 - 6 القوى المحركة التجارية في الاقتصاد.
المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

obeikandl.com

IF Development Profile

Continue Using Countries/Regions

Countries or Regions: Afghanistan Select Year: 2000

Select File: 0 - Working File, based on IFSBASE.RUN

	Computed Value	Expected Value Predicted from GDP per Capita at PPP	Standard Error (SE) of Estimate	Standard Errors of Value from Prediction	Contribution to Annual Growth (Percent)	Parameter Contribution of Factor
Human Capital					-2.04	
Years of Education	1.146	4.438	2.822	-1.167		0.1
Education Expenditure (Log)	3.928	3.928	2.03	0		0.3
Life Expentancy	42.96	59.71	9.861	-1.699		0.1
Health Expenditure (Log)	3.136	2.725	1.444	0.2845		0.3
Social Capital					-0.2453	
Freedom	5	8.429	4.624	-0.7416		0
Governance Effectiveness (Linear)	1.26	1.881	0.4855	-1.279		0.5
Governance Effectiveness (Log)	1.26	2.009	0.4855	-1.543		0.5
Corruption Perception	2.5	2.681	1.349	-0.134		0.2
Economic Freedom (Log)	5.938	5.938	2.663	0		0.1
Physical Capital					-0.3826	
Road Ntwk/Land Area	0.322	2.216	6.218	-0.3046		0.0001
Kilowatt-hours per capita	859	858.6	2466	0.0002		0
Telephones per 1000	1.471	65.21	83.23	-0.7659		0.6
Internet Percent Use	2.609	2.609	9.746	0		0.025
Knowledge					-0.0619	
R&D Expenditures	0.0422	0.1812	0.1039	-1.338		0.5
Economic Integration - Algorithm						

الشكل 8 - 6 خلفية التنمية.

المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

ويظهـر رأس المال البشـري، في النسخة الحالية لنمـوذج IFs بيانات عن سنوات التعليـم، والإنفاق التعليمـي، والعمر والإنفاق الصحي. وأي زيادة في أي مما ذكر فهو لمصلحـة النمو الاقتصادي. ويبين العمـود الأخير في مختصر التنمية القيمة المتأخرة للمرونة الخاصة بالإنتاجية المتعددة للعوامل المختلفة التي نستخدمها لتمثل رأس المال البشـري والاجتماعي، لذلك، فهنـاك مستويات تعليم منخفضة في أفغانستان في عام 2000 ويتوقع لسنوات العمر أن تعوق النمو الاقتصادي السنوي (إسهام سلبي في مدة الإنتاجية المتعددة).

الاستثمار

هناك جدل ضعيف عن أهمية زيادة حصة الاستثمار لـ GDP من أجل إثراء الأداء الاقتصادي. يجد GDP لكل الدول طريقة عبر الإنفاق، والتوفير، وقرارات الضرائب

للأفراد، والشـركات، والحكومات لأربع أهداف مبدئيـة: الاستهلاك الأسري لقطاع واسـع من البضائع والخدمات، الإنفاق الحكومي للدفـاع والتعليم والصحة وأغراض أخـرى، إعادة الاستثمار في أسهـم رأس المال وصادرات الشبكـة. وعادة يكون إعادة الاستثمـار في أسهـم رأس المـال كافياً لجعل هـذه الأسهم تنمو ومن ثـم يزيد GDP مستقبلاً (انظر مرة أخرى الشكل 5 - 6).

وهـذا الفهـم المشترك للقـوى الأساسيه المحركـة للنمو الاقتصـادي تجعل الدول تلقائيـاً تحاول صياغة سياسة تزيد من التوفير الفردي، المؤسسي والحكومي، وبذلك إعـادة الاستثمار في رأس المـال. قد يبدو ذلك سهلاً ولكنه ليـس كذلك، فعلى الرغم مـن جهد الحكومة المساند لحفز الاستثمـار فإن حصة GDP التي أعادت استثمارها دول OECD العالية الدخل في رأس المال بين 1970 ـــ 2000 وكان تقريباً ثابتاً ـ نحو 21% ـــ ما عدا في اليابان التـي انحدر فيها بقوة. واحتدم النقاش حول إلى أي درجة يمكن للحكومة التدخل عبر سياسات الضرائب، والإنفاق[5]، أو الفائدة التي يمكن أن تزيد التوفير والاستثمار. ولذلك، يحتد النقاش ليصل إلى هل يجب على الحكومة أن تتدخـل. ويلازم هذا النقاش قلق عن مـدى الاستثمار الحكومي المباشر (بما في ذلك البنية التحتية لرأس المال العام للطرق، والطرق السريعة، وأنظمة المعلومات).

ويتركز نقاش مماثل على إمكانية المبادلة بين الاستثمار في رأس المال المادي ضد رأسـ المال البشري. على سبيل المثال، يمكـن للحكومة أن تنفق مباشرة على الطرق السريعة، ويمكنها أن تقـدم المساعدة لرأس المال الخاص عبر الضرائب المنخفضة أو البحـث والتطوير أو قد تستثمر في رأس المال البشري بزيادة الإنفاق على التعليم والرعايـة الصحية ويفترض ألا يكـون مفاجئاً، مع محدودية المصادر الحكومية. إن حماسـ العمال للاستثمـار الحكومي في رأس المال البشـري أكثر من حماس ملاك رأس المال.

وتعرض أيضاً المعلومات الموجزة للتنمية بعض المتغيرات المثيرة للاهتمام تحت عنوان «رأس المال المادي» و«المعرفة». وبدلاً من معاملة رأس المال المادي كمبلغ مقطوع بالدولار للإنفـاق مدة زمنية طويلة علـى الآلات والمباني ـ كما هي الحـال في النموذج التقليدي

لنمـو Cobb - Douglas ــ فـإن الفكرة هنا هي اختبار تأثـير استثمار مادي تفصيلي أكـثر. وتوضـح الأدبيـات (Calderon and Serven, 2004) أن الاستثمـار في الطرق وتوفـير الطاقة وروابط الاتصالات لهـا تأثير أعلى من المتوسط على النمو الاقتصادي. وبالمثـل، يحاول النموذج أن يحسب بوضوح الفـروق في المستويات الوطنية للإنفاق على الأبحـاث والتنمية (R & D) وعلى درجـة الاندماج في الاقتصاد العالمي[6]. ونزيد من كفايـة الاستثمار بغض النظر عن مستوى الإجمالي بزيـادة أو خفض كمية أنواع معينة من الاستثمار بما في ذلك الاستثمار في (R & D) وبذلك يحفز النمو الاقتصادي.

التجارة والعولمة

وجـدت التجارة دائمـاً بين الناس. وعرفـت الحكومات دائماً قـدرة التجارة على دفـع النمو الاقتصـادي ولكن قدرتها على التأثير العكسـي لتوقعات بعض المجموعات في المجتمـع قاد دائماً إلى معارضة. وفي العقود الحديثـة زاد نفوذ العولمة ـ التجارية، والماليـة، وروابط سـوق العمل ـ ويحتمل أن تتخطى النمو العـام. ولكنها أيضاً أشعلت نمواً سياسياً ارتجاعياً والذي قد يعكس الاتجاه إلى دمج أعمق[7].

ولا تأتـي معارضـة العولمة مـن العاملين في الصناعـة والمغرمين بالتجـارة، ولكن مـن الحكومـات أيضاً التي تشعـر بأنها غير مستفيدة من نظـام التجارة العالمي ومن المنظمـات غـير الحكوميـة (NGOs) والتي تخشـى من عدة مشـكلات مثل تقليص حمايـة العمل واحتمال التخلص من التحكـم بالتلوث، والقضاء على الغابات الممطرة المداريـة وصناعة الأسماك العالمية، والتقليل من شأن الثقافات التقليدية واللغات. ولا يستطيـع برنامج IFs الحد من الجدل حـول العولمة ـ وخاصة الجدل حول أحكام قيم مختلفـة عـن الأولويات ـ ولكـن يمكن أن يساعد في وضع الجـدل في إطار عمل يجمع المنهج الاقتصادي الأساسي مع الاهتمامات الاجتماعية والسياسية.

والنظرية الأساسية للتجارة التي سادت في البيئة العلمية والسياسية العالمية لأكثر مـن قرن تقول: إنه حـين يدخل طرفان إلى التجـارة فإن كليهمـا يستفيد منها. ومن المحتمـل أن التجـارة لم تقم لو أن الشريكـين لم يحصلا على مثل هـذه الفوائد؛ لأن

التجارة ليست إجبارية. ويشرح الاقتصاديون جذور تلك الفائدة المتبادلة. أحد الأسس هو الميزة التنافسية التي يحصل عليها الشركاء نتيجة لعامل تنوع المواهب الطبيعية وذلك حين يكون لدى دولة ما وفرة نسبية في العمل، فمن المنطق أن تتميز تلك الدولة وتتخصص في البضائع والخدمات كثيفة العمال كما هي الحال مع دولة لديها وفرة نسبية في البترول والغاز الطبيعي تستطيع بكفاءة أن تتخصص في منتجات ما لديها. وسبب آخر يجعل من التجارة مفيدة أن تكون هناك وفورة حجم والتي ينتج عنها إنتاج كميات أكبر من الصنف نفسه. فالبلد الذي ينتج طائرات قد يجد أن تكلفة تطوير نوع جديد من الطائرات عالية جداً ولا يستطيعها إلا مع إنتاج حجم عالٍ يمكن أن يخفض التكلفة إلى مستويات ربحية، وشريك هذه الدولة التجاري يجد أن نفس المنطق ينطبق عليه في مجال بناء موصلات جزئية أو سيارات. ومن هنا، فيجب أن يكون هناك تخصص ومتاجرة. والسبب الثالث أن التنافس التجاري قد يقود إلى زيادة نسبة الابتكارات التقنية بما أنه يجب على المتنافسين أن يحافظوا على حصتهم في السوق. ولهذه الأسباب مجتمعة يساند الليبراليون الأسواق المفتوحة للاستيراد والمنتجين الذين يرفضون التصدير.

عملياً لا تتساءل «نظريات التجارة الإستراتيجية» عن نجاح إثراء تجارة العمل الاجتماعي المختلط للشركاء التجاريين ونادراً ما نتساءل عما إذا كان هناك شبكة فوائد لكل شريك على انفراد. وبدلاً من ذلك فإنها غالباً ما تطرح أسئلة عن الفوائد النسبية للتجارة. وبينما قد تجد دولة فوائد جمة في التخصص في إلكترونيات المستهلك للحصول على اقتصاديات ذات حجم، ويبدو الأمر أقل وضوحاً في دولة ستحصل بالقدر نفسه عن طريق التخصص في إنتاج البترول بسبب كبر حجم المصدر الممول. تضع الدولة الأولى أعداداً كبيرة من العمال المهرة وغير مهرة في ساحة العمل لإنتاج البضائع الإلكترونية وتنمي قوة عمالية من السهل أن تتحول إلى صناعات تقنية عالية. وقد يجد البلد الثاني أن إنتاج البترول يتطلب رأس مال أكبر ولكن يضع عدداً من العمال أقل نسبياً للعمل ولا يساعدهم في تنمية مهارات تحول.

يتنامى قلق في الدول المتطورة ـ بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ـ من الانسياب المتزايد للفوائد من التجارة الحرة إلى ملاك رأس المال، وأن الأعمال

أقل والرواتب تقل بينما تتوسع التجارة. وفي السنوات الأخيرة تحول تركيز الجدل على الأعمال المستنفدة في قطاع خدمات الوقاية للاقتصاد بما أن الأجانب المتواصلين مع السوق العالمية بشبكة عمل رخيصة وتواصل كافٍ حلوا محل العمال المحليين. ويميل البحث الاقتصادي إلى التقليل من التأثير الإجمالي لهذا التحول (Burtless, Lawrence, Litan, and Shapiro, 1998) ولكن يمكن أن يكون الجهد للعمال الفرادى والمجتمعات مؤلماً.

وتناقش أحياناً الدول النامية (LDCs) وضعها على المدى الطويل في التقسيم العالمي للعمل وفوائدها النسبية في الاقتصاد الدولي. وعلى الرغم من النمو السريع للتصدير إلا أن بعض الدول النامية (LDCs) ـ خاصة في شرق آسيا ـــ أصبحت صناعية بمستوى عالٍ وغنية نسبياً (مثل جنوب كوريا وتايوان) أو يبدو أنها في الطريق لتصبح غنية (الصين). بينما العديد من الدول الأخرى لم تحصل على نسبة التطور نفسها، وما زالت متخصصة في بضائع لا تحتاج إلى مهاره تقنية، وتعاني بسبب تقهقر الصناعات المحلية في مواجهة التنافس الدولي (Rodrik, 1997).

يركز العديد من المراقبين على توازن التجارة أكثر مما يركزون على سمتها. لأن الإنتاج للتصدير ينشئ وظائف والاعتماد على الاستيراد يقلل من التوظيف في قطاعات الاستيراد؛ لذلك فليس من المستغرب أن صانعي القرار حول العالم وخاصة في الدول والأوقات التي يتفوق فيها الاستيراد على التصدير يواجهون بضغوط من المواطنين «لفعل شيء ما» لحماية الوظائف ودفع الاقتصاد المحلي ـ وممارسة تعزيز الربح التشغيلي لديهم. ومنذ بدايات سبعينيات القرن الماضي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في هذا الوضع، أولاً مع اليابان، وهي بلد تميل إلى تشغيل فائضات تجارية دولية هائلة، ولكن مع الصين بشكل متزايد، وهي دولة لا تميل إلى تشغيل فائض كبير ضد أي أحد ما عدا الولايات المتحدة.

وفي استجابة لضغط الرأي العام، دفعت الولايات المتحدة عدداً من الدول، خاصة اليابان إلى تحديد مبيعاتها للولايات المتحدة مثل الأقمشة، الصلب، والسيارات، أما الحالة الصينية فهي معقدة بشكل خاص، وخاصة أن الكثير من نمو الصادرات الصينية ينبثق من مصادر إنتاج، إما مملوكة أو تتحكم فيها شركات أمريكية ترتبط

مع الصين بنشاط تجاري لتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح. واستخدمت الولايات المتحدة أدوات سياسية تجارية مختلفة ضد الصين عن تلك التي استخدمتها ضد اليابان قبل عشرين سنة. وشجعت تلك الدولة على الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية WTO لكي تصبح تحت حكم قرارها. وأصرت على تعزيز حماية الحقوق الملكية الفكرية لتمنع قرصنة براءة الاختراع والبرامج، كما اشتكت من ادعاء رخص العملة الصينية التي تسمح بفائدة تجارية غير عادلة.

ويبرز التحليل العرضي التنافسي حول تأثير التجارة على الاقتصاد عددًا من الأسئلة المحددة عن اختيار السياسة التجارية لمواجهة المجهول. كيف يمكن للدول أن تتبع الأسواق الحرة بنشاط؟ إلى أي مدى يمكن للحماية مساعدة أو إضعاف الاقتصاد المحلي؟ كيف يمكن لدول متقيدة بالسوق الحرة أن تتعامل مع دولة تستفيد من الأسواق الحرة، ولكن تحمي أسواقها؟

التدفق المالي العالمي والتحويلات

ويعمل الاستثمار أيضاً عبر حدود الدولة، مثيراً أسئلة مهمة في أثناء ذلك. تبحث الدول، وخاصة النامية، عن جذب رأس المال من الخارج على أمل زيادة الاستثمار والنمو. وتتدفق الصناديق المالية عبر الحدود في عدة أشكال: المساعدة الأجنبية، والقروض العامة والخاصة للحكومات والشركات، وشراء حصص الشركات والسندات الحكومية (الاستثمار في المحافظ الاستثمارية) والاستثمار المباشر في الشركات (الاستثمار في الأسهم). وقد يثري تدفق الصناديق عبر الدول مستويات الاستثمار وقد لا يؤدي إلى ذلك في البلد المستهدف. على سبيل المثال، قد يستخدم المستفيدون من المساعدة الأجنبية المال لبناء بنية تحتية مادية مثل الطرق والسدود المولدة للكهرباء أو قد تنفقها على المعدات الحربية التي قد تسهم بقدر ضئيل أو لا شيء في النمو الاقتصادي (يتتبع الشكل 9 - 6 التدفق التاريخي للمساعدة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [OECD]، والذي يشمل تقريباً جميع اقتصاديات اقتصاد السوق المتطور). وعلى الرغم من أن الاستثمار المباشر من الخارج في مصنع نسيج جديد قد يظهر احتمالاً كبيراً في أن يزيد من الاستثمار بشكل عام في الدولة

المتلقيـة، إلا أنـه قد يقود أيضاً بعض أصحاب المنشـآت المحلية إلى تحويل صناديقهم الاستثمارية في الخـارج أو يعيدون استخدامها في الاستهلاك وباختصار، جذب المال من الخارج له مضامين غير مؤكدة لزيادة الاستثمار. هذه المضامين، مثل القروض أو الاستثمـار قصير المدى، أصبحت أكـثر غموضاً عندما تغادر هـذه الصناديق بشكل نهائي الدولة التي اجتذبتهم.

اجتذبـت دول العـالم الثالـث كمية كبيرة مـن القروض في سبعينيـات وثمانينيات القـرن الماضي، واستخدم بعضهم هذه القروض بتدبر لزيادة التوفير المحلي والاستثمار وبعضهـم الآخر ضاعف ببساطة الاستهلاك. وبغض النظر عـن كيفية استخدام الدول النامية لقروضها، فإنهـا مرت بأوقات عصيبة في دفع ديونهـا الأجنبية منذ تلك المدة. وكان مجمـوع الديـن الخارجي في عـام 1990 للدول النامية 1.422 بليـون وزاد في عام 2001 بشـروط بسيطـة إلى 2.333 بليـون (البنـك الـدولي 2004 :246). وقام البنك الـدولي بوضـع قائمة من 41 دولـة نامية على أنهـا «الدول الأكثر دينـاً» في عام 2001. وأطلقـت الدول المدينة مبـادرة في عام 1996 مساعدة الـدول المدينة الفقيرة (HIPC) تحت إشراف البنك الدولي وصندوق مونتري الدولي وهو جهد دولي مهم لمساعدة الدول النامية لتخفيف بعض الحمل بالتسامح عن جـزء من الدين، وخفض نسبة معدلات الفائـدة أو تمديد شروط الدفـع، أو حتى مقايضة الدين بالحفاظ علـى البيئة أو ملكية الصناعـات التـي كانت تمتلكهـا الدولة، وبقي الديـن الأجنبي في العديـد من الدول في الجنوب، وبالتحديد دول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا موضوعاً اقتصادياً دولياً رئيساً.

و ظهرت في السنوات الأخيرة دعوة متزايدة ـ قام بها ناس بشهرة نجوم موسيقى الـروك ـ لزيـادة المساعدة الأجنبية للقضـاء على الفقر وتحديـداً في إفريقيا. وعلى الرغم من أنه يبدو من الواضح أن المزيد من المساعدة سوف يكون مفيداً إلا أن ذلك يعنـي استمرار المشكلة. وأشار اقتصاديـان (Rajan and Subramania, 2005) إلى الروابـط الضعيفـة بين المساعدة والنمو التي لوحظـت في الماضي ووضحا كيف يمكن للمساعـدة أن تقلـل من التنافس وتزيد الفسـاد ليتعادل مع أي تأثـير إيجابي. والمال منفرداً لا يكفي فهو ليس كرة سحرية.

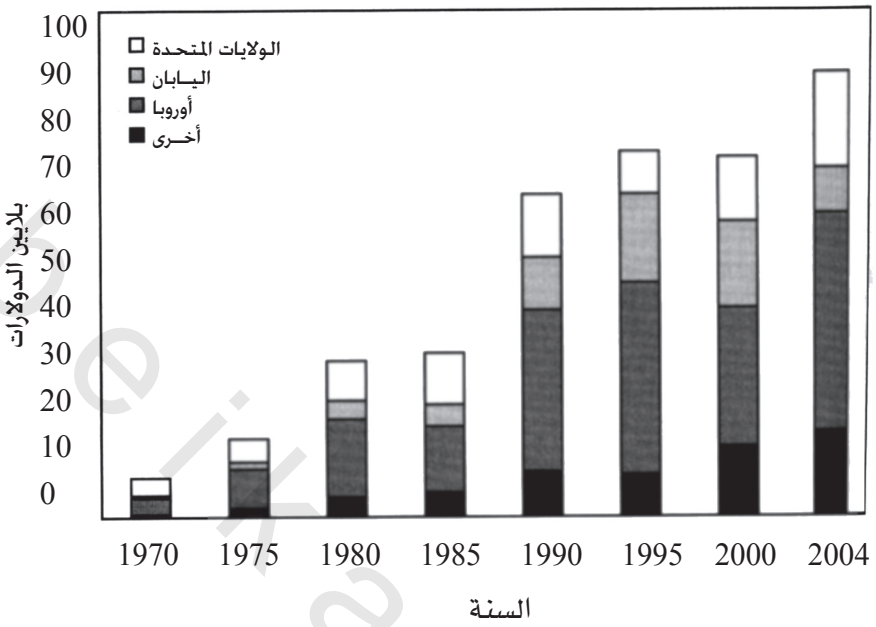

الشكل 9 - 6 مستويات تبرعات المساعدات الخارجية.

ملاحظة: تشير الأشكال إلى الإجمالي لمساعدة التنمية الدولية.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

htm.5037775/16/http://www.oecd.org/datoced/50

كما أن قدرة الصناديق المالية الخارجية على تحسين الوضع الاقتصادي غير واضحة في الدول المتطورة أيضاً. ومن المهم معرفة أن التدفق الداخلي والخارجي للمساندة المالية من الخارج يرتبط بقوة بموضوعين من مواضيع دراستنا للتعزيز بالاقتراض أو بالربح التشغيلي: الادخار/ الاستثمار والتجارة. فهناك دولة مثل اليابان، لديها فائض من التصدير أكثر من الاستيراد، حصلت على الفائض بالادخار أكثر مما استثمرت محلياً. ويمكننا إبراز هذه العلاقة بشكل يبقي جميع الحسابات الاقتصادية لجميع الدول:

ادخار ـ استثمار محلي = تصدير ـ استيراد = استثمار أجنبي.

openkanal.com

ولا يتضح دائماً في هذه العلاقة أين تقع القوى الدافعة: هل اليابان تصدر الكثير مقارنة باستيرادها؛ لأن لديها فائضًا من ادخارها نسبة إلى طلب الاستثمار المحلي؟ وهل هذه المشكلة أصبحت أسوأ بسبب هرم سكان اليابان؟ أو هل تعكس شبكة اليابان الكبيرة من الادخار صفة الاستيراد الموجه الذي تتصف به شركاتها وسياسات الحكومة؟

وأياً كانت الحال. فإن اليابان تستخدم فائضها من الادخار إلى جانب استثمارها المحلي لإرسال الأموال للخارج لغرض الاستثمار الخارجي. وعلى الرغم من أن دولاً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ترحب عادة بتدفق الاستثمارات لصناعتها والأمل بوظائف ونمو إلا أنها أيضاً تقلق، مثلما هي الحال مع الدول النامية، من أن تكون الأموال المتتالية والعائدة إلى اليابان مثيرة للمصاعب. ومن هنا تلح العديد من الدول المتقدمة على اليابان في أن تحارب اختلال التوازن في المعادلة السابقة وذلك بإجراء ما يأتي (1) زيادة الاستهلاك المحلي وتقليل الادخار و(2) زيادة الاستيراد نسبة إلى التصدير.

يؤمن صانعو السياسة الاقتصادية بأنه لدينا تعزيز للربح التشغيلي عبر التجارة والاستثمار إلى جانب الرفاهية الاقتصادية وربما أيضاً توزيع الدخل والثروة، مع الأخذ في الحسبان السياسة المحلية والدولية. وفي الوقت نفسه، هناك جدل جوهري حول كيفية التطبيق المناسب للربح التشغيلي. وفي الجزء الآتي سوف نستخدم نموذج المستقبلات العالمية لاستكشاف أوسع لهذه المواضيع. يجب أن تعرف أن بعض الإجابات للنقاشات التي يطرحها النموذج هي إلى حد ما مبنية في داخل النموذج؛ لذلك يجب أن يستخدم النموذج بهدف التفكير بالمواضيع، النقاشات، وإحصاء الفهم، وليس بهدف الحصول على «الإجابات».

القضايا المالية المحلية والربح التشغيلي: جدول المحاسبة الاجتماعية

أحد السمات الجديدة لبرنامج IFs، ما زال تحت التطوير، المحاسبة الاجتماعية (SAM). وهو مجموعة من الجداول المترابطة والتي تتابع قيمة الدولار الثابتة للمصادر بين القطاعات ومسؤولي الاقتصاد. ويبين الجدول 1 - 6 جدول SAM النموذجي المتاح في نظام IFs: السيولة الإجمالية في قطاعات الطلب الرئيسة للاقتصاد ـ المنازل، الشركات، أسهم رأس المال الحكومية والأجنبية. في هذا المثال السيولة الإجمالية من قطاعات الطلب الستة 17.713 $ ــ والسيولة الأقل في القطاعات الست المنتجة (إنتاج متوسط) 17.474 $ ـ وسيولة أقل لبقية العالم ــ 1.225 $ ــ يعادل GDP ــ (9.014 $). وتحت كل خانة في هذا الجدول مستوى آخر من التفاصيل. وخلف الخانة في الركن الأيمن العلوي ـ 7.474 $ ـ جدول آخر هو جدول الدولار الثابت الداخل والخارج والذي يوضح قيمة سيولة الدولار بين قطاعات الإنتاج (انظر الجدول 1 - 6). هناك جدول خلف خانة المنازل المندفعة من خانة القطاعات (5.237 $) (الجدول 1 - c6) والذي يبين الكسب من تصنيف المهارة في كل قطاعات الإنتاج الستة في عام 2000. هذه الجداول هو توقع سنوي لكل دولة حتى عام 2100.

ويمكن لهذا التفصيل الغني والهائل لكل قطاع أن يساعد مستخدم النموذج على مناقشة أسئلة مثل التحول التوزيعي المتعلق بتنمية المهارات، وما يعنيه التقاعد من سكان يهرمون، وتأثير التحول الحاصل إلى قطاع تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) للاقتصاد المتقدم.

العوارض وتحليل السيناريو

في هذا الجزء نستخدم نموذج المستقبلات العالمية (IFs) لاستكشاف المستقبلات الاقتصادية الدولية. شرح الفصل الرابع ميكانيكية استخدام (IFs) لتحليل السيناريو وهذه المعرفة ضرورية. ويوصي بشدة على أن تكمل تمارين العوارض في ذلك الفصل والفصل الخامس قبل أداء التمارين هنا.

openkandi.com

الجدول 1 - 6 المحاسبة الاجتماعية

السيولة من القطاعات		السيولة من المنازل	الشركات	من رأس المال	السيولة من الحكومة	سيولة من بقية العالم	السيولة من المجموع
	7.474		0	1.708			17.713
قطاعات	5.237	6.259	1.632	0	1.313	958.1	7.279
منازل أسرية	3.777	0	0	0	410.8	0	3.957
شركات	0	0	1.537	0	0	179.9	1.708
رأس مال	0	424.7-	616.8	0	231	264	1.961
حكومة	1.225	1.344	171.3	0	0	0	1.402
	17.713	0	3.957	1.708	6.13	0	34.020
المجموع	0	7.279	0	0	1.961	1.402	0
البيئة		0					

جداول المخرجات والمدخلات سيولة من القطاعات

	الزراعة		المواد	المصانع	الخدمات	تقنية IC
السيولة إلى	4.67	الطاقة	0.149	52.46	67.26	0.015
القطاعات	14.62	0.0262	11.31	68.62	21.35	2.828
الزراعة	15.04	22.71	199.1	516.2	18.51	31.48
الطاقة	105.04	1.634	72.34	1436	438.5	65.4
المواد	218.4	28.09	143	1214	1607	258.6
التصنيع	2.475	46.09	2.468	59.2	85.28	181
الخدمات	الزراعة	0.53	المواد	التصنيع	الخدمات	تقنية IC
تقنية IC	251.7	الطاقة	171.8	1413	1840	196.6
	5.587	80.94	29.33	241.2	859.2	128.9

obeikandl.com

أشـار الفصل الخامس إلى أن أول خطوة في تحليـل السيناريو هي أن تختار بعض المؤشـرات المهمة في عروض الرزم، والتقريـر الأساسي، والعروض المتخصصة (مثل الخلفيـة المطورة، وخريطـة العالم وجدول المحاسبة الاجتماعيـة). على سبيل المثال، انظـر إلى أهـداف التنمية الألفية وانقـر على الهدف 1، الفقـر والجوع، ولترى كيف يدفـع النمـوذج النمو نحو الأهداف تحـت سيناريوهات مختلفة. ومتـى ما كان لديك شعـور أساسي بالمتغيرات الكمية الرئيسة في النموذج فإنه يمكنك التلاعب بالمعايير، والتـي تعتقد أن سياسات العـالم الحقيقي قد تؤثرفيها وتحلل الدافعية المحتملة. ولأن التركيـز في هـذا الفصل هو على نمـو الرفاهية وتوزيعه العالمي فـإن بعض المؤشرات المهمـة واضحـة. مع الأخذ في الحسبـان رفاهية الاقتصاد إلا أنـك قد ترغب بالنظر إلى الإنتاج المحلـي الإجمالي (**GDP** و**WGDP**) للعالم ولدولة ومنطقة محددة وإلى معـدلات النمـو في هذه القيـم. كرس بعض الوقـت لتحليل هذه القيم مـرة أخرى في الاحتمـال الأساسـي. هناك الكثـيرون الذين ينتقـدون التركيز على هـذه المؤشرات الاقتصادية الخالصة للرفاهية. ولذلك فقد تود أن تنظر إلى المتغير **HDI** الذي يمثل مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، وهو معيار رفاهية اجتماعية يجمع بيانات عن عمـر الإنسـان المتوقع، والتحصيل العلمـي والدخل. انقر على عرضـ، عرض رزمي، التنميـة (في المربـع في الجهـة اليسرى) HDI لمناطـق التنمية الكبـيرة، خط بياني. وتعطيـك الصورة الظاهرة لمحة من الاتجاهات الدافعة، عن طريق المنطقة، لـ HDI في الاحتمال الأساسي والسيناريوهات البديلة.

وفي أثنـاء اهتمامـك بقضايـا التوزيـع والمسـاواة سترغـب بجعل القيـم المطلقة والنسبية للفجوات بين الشمال والجنوب (**NSGAPA** و **NSGAPA**) مؤشرات مهمة في تحليلـك وأيضاً مؤشـر (**GINI**) العالمي والذي تعني فيه القيـم المنخفضة مساواة أكبر. استكشف هذه المتغيرات في الاحتمال الأساسي وانظر لتفاصيل أكثر في التنمية الاقتصادية في بعض مناطق العالم الأفقر. على سبيل المثال، دخل الفرد في الاحتمال الأساسـي للدول النامية يقترب بسرعة من الـدول الغنية بمعنى نسبي، ولكن الفجوة في الدخـل المطلـق تتسع. هل هذا نجـاح أم بداية مشكلة؟ ويشمـل برنامج IFs أيضاً مؤشرات الفقر (**INCOMELT1** و**INCOMELT2**) والتي تبين عدد الناس في كل

دولــة الذين دخلهم أقل من $1 أو $2 في اليــوم. ويدخل برنامج IFs فقط علاقة جداً بسيطة بين GDP للفرد وتوزيع الدخل المحلي (انظر **GINIDOM**). وتركيز برنامج. IFs هو على التوزيع داخل الدولة.

أحـد الطرق الممتعـة لملاحظة التغيرات في توزيـع الدخل العالمي هـو بالنقر على عرض، عرض متخصص، خريطة العالم، منحني لورنز، Gini. ثـم اختار منحني لورنز واطلب GDP أو GDPP سوف يظهر منحنى لورنز مبيناً التوزيع المبدئي للدخل العالمي مع معامل Gini. ملخصـاً القياس غير عادل عبر الدول. وبزيادة السنـة في العرض، يمكن تجربة تغيرات في هذه العلاقات عبر زمن التوقع.

فرض النمو الاقتصادي

حـين نستعرض التفكير بتعزيز التشغيل مع النظر إلى النمـو والتوزيع فإننا نركز علـى أربع مواضيـع محددة: التقنيـة، والاستثمار المحلي، والتجـارة، والسيولة المالية العالميـة والتحويلات. وسوف ننظم استخدامنا لبرنامـج IFs بالطريقة نفسها. وقبل أن نتحول إلى هذه المواضيع الأربعه ذات تعزيز الربح التشغيلي الممكن يجب أن نعرف أنه يوجد هناك طريقة يمكن بها فرض التغييرات على GDP بطريقة مباشرة.

وهذا مفيد حين ترغب بافتراض معدلات نمو مختلفة كقاعدة، مثلاً، لسيناريوهات الطلـب على الطاقة أو الحصول على الغذاء. يفترض نموذج النمو GDP في برنامج IFs أن التقـدم التقنـي يقـدم أسهامـاً جوهرياً (تظهـر الدراسات عـادة أنه يسهم بالنصـف أو أكثر من نمو GDP). والتقنية، أو بدقة أكثر، تقدم الإنتاج المتعدد في أي منطقـة (**MFPRATE**) هو وظيفة من ثلاثة عناصر: تقـدم التقنية في الدولة التي تقـود العالم تقنياً (**mfpleader**)، تفاوت حسابـي داخلي في معدل القائد (هذه هي الفكرة المتعـددة الأوجه والتي كنا نبحثهـا حين ناقشنا رأس المال البشري والاجتماعي سابقـاً)، وتغير خارجي محـدد من القائد (**mfpadd**). ويفترض العنصر الداخلي أن الـدول التابعة تستطيع تبنـي التقنية أسرع مما يمكن للقائـد أن يطورها. يمكنك

استخـدام **mfpleader** لزيـادة أو تقليل النمو الاقتصادي في جميع الدول، أو يمكنك استخدام **mfpadd** لتغييره في أي دولة/ منطقة محددة.

لإجـراء تغيير كبير في النمو العالمي مـن الاحتمال الأساسي، زد قيمة mfpleader لجميـع السنوات من 2000 حتـى 2100. استخدم خيار شجـرة السيناريو: انقر على تحليـل السيناريـو، تحليـل السيناريو مـع الشجرة لتحصـل على شـكل الشجرة. قم ببحـث معيار بالاسم ثـم حمله على الشجرة للجميع ـ وهـذا سوف يضع المحرك لكل قطـاع اقتصادي في الشجرة. ثم انقر على اسـم كل قطاع (كحد أدنى للتصنيع المهم وقطاعـات الخدمـة) واختر عالٍ. ثم أدر النموذج لـ 100 سنة للأمام. إلى كم يرتفع متوسط النمو الاقتصادي العالمي السنوي. (اختر **WGDP** للعرض في هذا السيناريو والافتراض الأساسـي، وعرض جدول، استخـدام خيار النسبة لـترى معدلات النمو السنوي)؟ كم يتغير. الطلب العالمي للطاقة (انظر إلى **ENDEM** لمجموعات العالم)؟ وكيـف ستكون درجة حـرارة العالم في عام 2100؟ وسوف ندرس الروابط بين النمو الاقتصادي والطاقة والبيئة في الفصول الآتية.

توصيـة البحـث. هل المصادر الطبيعيـة تحد من النمو الاقتصـادي؟ حذر الكثير مـن الناس من أن المصادر الطبيعيـة تقف كحاجز متمرد على النمو الاقتصادي. إذا كان معظـم العالم يمتلك مصادر طبيعيـة غير متجددة محددة فكيف يمكن للسكان، والإنتاج ومستويات المعيشة أن تستمر بالنمو عبر الزمن؟ يفترض معظم الاقتصاديين أنـه إذا قـل نمو مصدر طبيعي معين فـإن سعره سيرتفع دافعـاً المستهلكين إلى تقليل الطلـب ومشجعاً المنتجين على زيادة التموين وحافـزاً التقنيين على تحسين العمليات لاستعـادة واستخـدام واكتشـاف أو تحسين البديل. يمكنك أن تـرى كيف تجسد هذا السلـوك في برنامج IFs بتغيير المستوى المفترض من احتياطي البترول العالمي (اقطع **RESOR** ـــ السعوديـة ـ البـترول بكميات كبـيرة باستخـدام **rsorm**) ولترى ماذا يحصل لنمو GDP، وأسعار الطاقة، واستخدام الطاقة بنوع الوقود.

openkandi.com

التقنية والإنتاجية المتعددة

رأينـا أن هناك عدة طرق للتأثير علـى التقنية أو عنصر الإنتاجية المتعددة والنمو الاقتصـادي. وعلى سبيل المثـال، فإن تغير إنفاق دولة ما على التعليم أو الصحة يمكن أن يدفـع رأس المال البشري ومن ثم نمـو الإنتاجية المتعددة والنمو الاقتصادي. ولكن هـل يمكـن أن يكون له أيضاً تأثيرات مفاجئة وغير مرغوبة؟ انظر ماذا يحدث لإنفاق البحـث والتنميـة (R & D) والإنفـاق العسكري (**GDS**) وعندمـا تزيد حجم الإنفاق الحكومي والذي يذهب إلى التعليم استخدم (**gdsm**).

ويمكنك أيضاً تغيير اتجاه الافتراضات عن تأثير الحكومة، والحرية الاقتصادية، والفسـاد ـــ جميـع المتغيرات موجـودة تحت مفهـوم رأس المـال الاجتماعي (جرب **econfreem** مـع التركيـز على نيجيريا). إلى أي درجـة يستجيب النمو الاقتصادي للتغـيرات المعقولة في هـذه المتغيرات؟ إذا كنـت تعتقد أنه ليس بالاستجابة المطلوبة يمكنـك أن تغير قيـم المعايير. مثـلاً، في مختصر التنمية إسهـام المعيار في ملاحظة الفساد هي 0.2 إذا كانت قراءاتك للمعلومات أقنعتك بأنه يجب أن يضاعف، فيمكنك تغيير قيمة المعيار (ابحث في **mfpgovcor** لتجده على الشجرة).

الاستثمار

وكمـا رأينا فإن الاستثمار في رأس المـال البشري والاجتماعي يمكنه تحسين النمو الاقتصادي وذلك بإثراء كفاية الاستثمار. ولكن وببساطة فإن زيادة أو خفض مستوى الاستثمـار له تأثير كبير أيضاً. هنـاك العديد من الطلب على GDP : وبعضها يذهب إلى الاستهـلاك الخاص (**C**)، بعضها إلى الاستهلاك الحكومـي (**G**) وبعضها إلى شبكـة التجـارة (**X** ناقص **M**). والدولة التي تكرس جزءاً كبيراً مـن مخرجاتها للاستثمـار ـ سواء بقرار حكومـي أو تدار بحوافز حذرة ـ يمكن أن يحقق نسبة عالية مـن النمو الاقتصادي، ولكن قد يؤدي ذلـك إلى تقليل الاستهلاك ومستويات المعيشة على المدى القصير.

يمكنـك محاكاة زيادة الاستثمار (مجـرداً من كيفية تشجيعه واقعياً في العالم الحقيقي) وذلـك بتغيير مضاعف الاستثمار (**invm**). وحين يكـون **invm** 1.0 فإن النموذج يحسب

الاستثمار بناء على الأنظمة الداخلية، وحين تكون القيمة 1.5 فإن الاستثمار يكون 50%. يتغير الاستثمار (**I**) ويأتي على حساب أو لمصلحة الاستهلاك (**C**). والمعيار . **invm** هو لدولة محددة، إذا كنت تريد أن ترى جميع العالم والذي يزيد فيه الاستثمار فإنك ستحتاج إلى تغييره إلى العالم. هناك العديد من المطالبات لزيادة الاستثمار في الولايات المتحدة، وقد ترغب بأن ترى التأثير في ذلك البلد فقط.

توصيات البحث. كم سيكون مقدار تعزيز التشغيل الربحي إلى جانب الأداء الاقتصادي إذا أمكن زيادة الاستثمار؟ ولأن زيادة الاستثمار تأتي على حساب الاستهلاك، فهل يمكن للدول النامية اقتصادياً استخدام هذه الإستراتيجية بالفاعلية نفسها. أو أن لها مضامين قصيرة المدى للدول الأفقر (فقدان القوة الاستهلاكية، انحدار مستوى المعيشة) وغير مقبولة؟ مثلاً، هل يمكن لإفريقيا أن تزيد الاستثمار دون تعميق مشكلة الغذاء الحالية وسوء تغذية الأطفال (**MALNCHIL**).

التجارة

استكشف نمو التجارة في الافتراض الأساسي. انظر إلى التجارة العالمية بصفتها نسبة من الاقتصاد العالمي (**WTRADE**). يجادل المطالبون بالتجارة الحرة والممتدة بأن النمو المستمر في التجارة بصفته نسبة من الاقتصاد يحمل معه العديد من الفوائد.

الحماية: تهدد عوائق التعرفة الجمركية وغير الجمركية هذه الفوائد. التعرفة الجمركية هي ضرائب على الواردات ومن ثم ترفع الأسعار وتقلل من حجمها. والعديد من العوائق غير جمركية للتجارة مثل الحصص أو قيود الجودة النوعية على الواردات (مثل المستويات الصحية على الغذاء المستورد) لها التأثير العام نفسه.

هل يبين برنامج IFs فوائد تجارية أعظم والقليل من عوائق التجارة التي يدعيها الليبراليون؟ لفحص هذا السؤال يمكنك التلاعب بمضاعف الحماية (protecm) بلداً بلداً. انقر في تحليل شجرة السيناريو على حكومات، اقتصاد، دولي، protecm، الولايات المتحدة (أو ابحث تحت اسم المعيار). ارفع الزر الجانبي إلى الحد الأعلى (1.5). وحين تكون القيمة 1.0 فليس هناك أي تغيير في التعرفة الجمركية والعوائق

obeikandi.com

غـير الجمركية. وترفع بفعالية قيمة بـ 1.5 سعر العالم بمواجه دولة على كل وارداتها. حيـث تقـترب القيمة من 0.5 فإن سعر الاستيراد يسقـط إلى النصف ولن يسمح لك النمـوذج بتقليل الأسعـار أكثر من ذلك. قد تبدأ بسؤال عـن نتائج انسحاب الولايات المتحـدة من التجارة الحرة، وكما يفترض الكثيرون (وبعضهم يقول: إنه مرغوب) في العقد القادم. حاكى النموذج باستخدام مستوى حماية عالٍ. ما هي توقعاتك. ما هي النتائج؟ حاول أيضاً بالنتائج الممكنة للصين أو اليابان.

إذا كان التأثـير الاقتصـادي العالمي لحمايـة الولايات المتحـدة أقل مما توقعت فقـد يكـون السبب الحماية التجارية، مثـل الإنفاق العسكري، ويكـون عادة خاضعًا للقـوى المحركة للعقل والفعل المضاد له. ولا يبني برنامج IFs على أي رد فعل تلقائي مـن المناطق الأخرى لمعايير الحماية للولايات المتحدة ويجب أن تقوم بعمل ذلك من خلال سيناريوهاتك.

ادخـل ردة الفعـل المناسبة إلى حماية الولايات المتحـدة المتزايدة من جميع الدول في النظـام (ممثلة هبوطـاً جماعياً في نظام التجـارة الليبرالية). ويمكنك فعل ذلك بزيـادة مضاعـف الحماية لمجموعات العـالم. انظر مـرة أخرى إلى نتائـج اقتصاد العـالم. يمكنك تجربـة حرب تجارية عالمية مرة مع تعرفـة جمركية قد تكون 300 % (تحتـاج إلى أن تنقر على زر تخصيص كامل لترفع الأسعار) ماذا يفعل هذا المستوى من الحماية للنمو الاقتصادي العالمي؟

ترويـج التصدير. يوافـق الجميع تقريباً على أن التجارة تدعـم الرفاهية الكلية ـ وتفترض نتائج هذه السيناريوهات أن بنيـة برنامج IFs تحمل هذا المنطق العرضي. ويـدرك الليبراليون التجاريون أن الدول النامية تواجه عالماً متطلباً، ولكنهم يجادلون بـأن التجاوب المناسب هو في استخدام السوق بـذكاء، وليس بالخروج منه. ويشيرون إلى النجاح الاقتصادي لتايوان، وجنوب كوريا وإلى الدول المروجة للتصدير دليلاً.

عد إلى الافتراض الأساسي (انقر ملفات السيناريو على الشجرة، أخلِ الشجرة) وطور سيناريو جديدًا يدخل فيه سياسة ترويج التصدير لمجموعة الدول المهمة المدعوة

BRICs (البرازيل، روسيا، الهند، والصين). يوجد معيار تحويل تصدير (xshift) والذي يسمح لك «بفرض» صادرات الدول إلى السوق العالمية. تترك قيم الصفر الصادرات كما هي في الافتراض الأساسي، ولكن القيم الإيجابية تزيد التصدير ([8 - 6وعكس العديد من المعايير، فهو عنصر مضيف أكثر مما هو مضاعف). وتأثيرات xshift تراكمية أي، تضيف قيمة 0.5 نحو 5 % إلى التصدير لتلك السنة وإلى جميع السنوات الآتية إلى أن تضعف العوامل الأخرى في نموذج الزيادة. لذلك فمن الأفضل أن تكون قيمة xshift منخفضة (مثل 0.2) لجميع السنوات. طبق السيناريو على سبيل المثال، للتصدير (×) إلى BRICs (وهي دول كبيرة وبارزة ودائماً تحدد بالبرازيل، روسيا، والهند، والصين، وأحياناً يضاف لهم أندونيسيا وجنوب إفريقيا). ثم انظر مؤشرات الاقتصاد ونوعية المعيشة لمجموعة تلك الدول. هل للسيناريو أي تأثير على الدول أو المجموعات الأخرى؟

كيف تحسن التجارة الأداء الاقتصادي في برنامج IFs لو كان هناك مستوى عال من التقسيم القطاعي وعرض مفصل لعامل التكاليف في برنامج IFs، فإن فوائد التجارة من الميزة التنافسية والتخصص ستكون ضمنية. ولا يوجد في برنامج IFs هذا المستوى من التفصيل، وبدلاً من ذلك فهو يعتمد على ميكانيكية تربط واردات الصناعات إلى كفاية الإنتاج. وكما أن نسبة التجارة إلى GDP تزيد فإن فاعلية الإنتاج في جميع القطاعات تزيد أيضاً (وهنا تتحكم مطاطية الإنتاج المتعدد والاندماج الاقتصادي، mfpeconint). وجوهرياً، فإن هذا الرابط يخدم كبديل لجميع فوائد التجارة بما في ذلك المكاسب الفاعلة من الميزة التنافسية ومكاسب الإنتاج من خلال استيراد المصنعات وخاصة بضائع رأس المال والتي تجلب تقنية متقدمة.

شروط التجارة: نادراً ما يناقش حتى المشككين بالتجارة الحرة قضية أن التجارة تزيد إجمالي الفائدة الاقتصادية لجميع الأطراف. وبدلاً من ذلك فهم يناقشون استفادة بعض الأطراف أكثر من غيرها وربما حتى أكثر بكثير من الطرف الآخر. والجواب لمثل هذه الادعاءات يوجد في شروط التجارة ـ سعر الصادرات التي يحصل عليها البلد المصدر نسبة إلى سعر وارداته.

obeikandl.com

وفي العالم الحقيقي من الصعب تغيير شروط التجارة. ولا يمكن لدولة أن تبدأ ببساطة البيع بسعر أعلى لما تصدره وتتوقع أن تكسب المزيد. فقد يضعف رفع الرسوم الطلب ويظهر التنافس الممول، وفي النهاية قد يقلل مكاسب الدولة. ويمكن لبعض الدول أن تحول الإنتاج والتصدير من بضائع قليلة القيمة إلى أخرى بقيمة أعلى وهذه إستراتيجية اتبعتها اليابان في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي والآن تتعبها الصين.

يمكنك استكشاف شروط التجارة شمالاً ـ جنوباً في الافتراض الأساسي، كما برمجت في النموذج، وذلك بالنظر إلى المتغير المحسوب TERMTR هل يبين اتجاهاً واضحاً للأعلى (قيمة نسبية أعلى للتصدير من الجنوب) أم للأسفل (قيمة أقل للصادرات)؟ يدور نقاش عريض بين هؤلاء الذين درسوا شروط التجارة من ناحية إلى أي درجة تحول الاتجاه تاريخياً ضد الجنوب، ومن ثم هناك أساس ضعيف للثقة بأي توقع.

يمكننا أن نرى أهمية شروط التجارة للجنوب بمحاكاة التأثير المالي بعد تحسين هذه الشروط. ومضاعف شروط التجارة هو مضاعف على قيمة الصادرات الجنوبية (ويقلل تناسبياً قيمة الصادرات الشمالية). إذا غيرته تدريجياً من 1.0 مبدئياً ربما إلى 1.2 في عام 2005 فسترى تأثير بنحو 20% تحسن في شروط التجارة للجنوب (وحتى لو بدا لك أنه من غير المعقول لسياسات العالم الحقيقي أن تحصل على مثل هذا التحول).

أدر النموذج بهذا التغير وانظر إلى شروط التجارة الجديدة (TERMTR). قد تود النظر باهتمام إلى منطقة جنوبية معينة في إفريقيا. ماذا حدث لقيمة الصادرات (×) وتكلفة الاستيراد (M) أو توازن التجارة (TRADEBAL)؟ وماذا حدث GDP للفرد (GDPPC) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) مقارنة بالافتراض الأساسي؟ هل يسمح التحسن في مكاسب التصدير لإفريقيا باستيراد أي غذاء (AGM)؟ إذا كان الجواب نعم، فهل لذلك أي تأثير على سوء تغذية الأطفال (MALNCHIL) في إفريقيا؟ وبشكل عام، كيف يمكن أن يقارن التغيير في شروط التجارة بالمساعدة الأجنبية (سوف يناقش لاحقاً) من ناحية إدخال تحسن على حياة الأفارقة؟ لماذا؟

إذا برمجت النموذج بحيث يكون توقعه لأقل من ثلاثين سنة، فمن الأرجح أن ترى نتائج لهذا السيناريو مثلما توقعت. وإذا عمل النموذج إلى عام 2050 فقد ترى «نتائج غير متوقعة» أو نتائج عكسية ـ وهذا يعني، أن المناطق التي تتوقع أن تستفيد من عارض بشروط التجارة لمصلحتها لن تكون جيده بقدرما هو موجود في الافتراض الأساسي. اكتشف النتائج بعناية؛ لترى السبب (يمكنك أن تنظر إلى مستويات الدين الخارجي [XDEBTRA] وأسعار الصرف [EXRATE] لبعض الجوانب المستغلقة على الفهم. والنقاش الآتي عن المساعدات سوف يساعدك على فهم مثل هذه النتائج.

توصيات البحث. ما هو مقدار الفائدة التي تجنيها الدول لو فتحت أسواقها للاستيراد؟ هل يمكن لدولة واحدة أن تستفيد من طرف واحد أم يجب أن تفتح عدة دول مناطق أسواقها باستمرار؟ إذا فتحت الدول والمناطق الأسواق فهل تتشارك الدول بالفائدة وعلى قدم المساواة؟ هل تقارن تكلفة الحماية بمكاسب التجارة الحرة؟

السيولة الدولية والتحويلات

المساعدة الخارجية. يمكن استخدام نموذج برنامج IFs لمعرفة تأثير المساعدة الخارجية والسيولة المالية الأخرى من الشمال إلى الجنوب. انظر مرة أخرى إلى نسبة GDP للفرد في الشمال والجنوب وإلى الفجوة النسبية بين الشمال والجنوب (NSGAPR) وانظر أيضاً إلى الاختلاف المطلق في GDP للفرد في المنطقتين العالميتين (NSGAPA). أدت هذه الفجوات المستديمة إلى تقديم الدول الشمالية برامج مساعدات مساندة للدول الجنوبية.

يحدد معيار المساعدة (aiddon) نسبة .GDP التي تدفعها الدول المانحة كمساعدة (من غير المحتمل أن تتعدى النسبة 1,0 (تبدأ المساعدة من 1 %) حتى في برنامج مساعدة حقيقي للشمال ـ الجنوب، ومن الشائع الآن قيم مثل 0.3) وفي هذا السيناريو سوف ترغب افتراضاً بتغيير تدفق المساعدات للعديد من الدول المانحة، ومن المحتمل جميع مجموعة OECD، وربما متسلقاً aiddon لهدف عالمي يصل إلى 07. من قيمته المبدئية خلال خمس أو عشر سنوات.

وتذهب المنح من الدول إلى صندوق مشترك ويقسمها النموذج بين الدول المتلقية (يشير aidrec إلى حصة GDP والتي يحصل عليها المتلقين المستهدفين كمساعدة. والمبالغ المستلمة واقعياً هي التوزيع المتناسب للمنحة الدولية لهذه الدول المستهدفة). والمنحة هي مبلغ المساعدة عبر الدولة محسوبة ببرنامج IFs ببلايين الدولارات . وهي سلبية للمانحين وإيجابية للمتلقين.

ومرة أخرى، قبل أن تدير النموذج بزيادة تحويلات مساعدة الشمال ـ الجنوب فكر كم مقدار التأثير الذي تتوقع أن يكون للسيناريو على مؤشر التنمية أو GDP للفرد في مناطق المنح والتلقي. كم يمكن لزيادة المساعدة أن تضيق من الفجوة المطلقة والنسبية للشمال ـ الجنوب؟ وكم سيكون تأثير المساعدة على مناطق متلقية مختلفة؟ وعموماً، كم تعزيز الربح التشغيلي الذي يظهره النموذج مع هذه السياسة «المستخدمة» وكيف يقارن هذا بتوقعاتك؟

رأينا سابقاً كيف يمكن لتغير في شروط التجارة أن ينتج نتائج «غير متوقعة» على المدى الطويل. إذا نظرت إلى تأثير زيادة استلام المساعدة على إفريقيا على المدى الطويل فقد ترى نتائج لأسباب مشابهة. وخاصة إذا اختلفت نتائج النموذج عن توقعاتك. سوف ترغب في أن تعرف أكثر عن أساس لحساب النموذج. كيف يمكن أن تؤثر المساعدة الخارجية على اقتصاد المانحين والمتلقين في برنامج IFs؟

أولاً، المساعدة تؤثر على الأرباح والإنفاق الحكومي. وللمتلقين، هي إضافة إلى أرباح الحكومة، وللمانحين فهي تنافس أوجه الإنفاق الحكومي الأخرى. وفي كلا الحالتين، فإن لها مضامين ثانوية عن الأنواع الأخرى من الإنفاق الحكومي ومن ثم على الاقتصاد. ثانياً، تؤثر المساعدة في الاستثمار على الرغم من الجدل بين الباحثين بخصوص مبلغ المساعدة التي تزيد الاستثمار. ثالثاً، المساعدة إما أن تكون اعتماد (للمتلقين) أو دين (للمتبرعين) لتوازن حساب العملة الخارجية (CURACT). ومثل ذلك سوف يؤثر بالدين الخارجي (XDEBTRA) وسعر الصرف (EXRATE)، وتوفير الاستيراد (والذي من ثم يؤثر على الأداء الاقتصادي). وفي هذا الرابط الأخير والذي يمكن أن يسبب تحسينات غير متوقعة في شروط التجارة، وتدفق المساعدات لزيادة سعر الصرف، ثم يوهن التصدير والنمو.

توصيات البحث. تجربة سيناريوهات مختلفة للمساعدة الخارجية. على وجه العموم، هل أثبتت هذه السياسات أهمية أم لا عما توقعت؟ كيف تفسر النتائج؟ ولكي تفهم النتائج فقد تود النظر إلى الرقم الضخم نسبياً للإنفاق الحربي (GDS)، والمساعدة الخارجية (AID)، والاستثمار (I)، والتجارة (X, M) . وقد ترغب الآن في تشغيل النموذج مدة خمس وعشرين سنة أو أكثر لتحليل أوسع. كيف يمكن أن نتوقع جوهريا من برنامج مساعدةٍ واسع المدى أن يقلل الانقسام بين الشمال ـ الجنوب سريعاً ؟

الدين والقرض العالمي. هناك عادة عنصر دين أساسي في ما ندعوه بالمساعدة الخارجية. لذلك، فإن المساعدة الخارجية تسهم في التدفق الخاص لرأس المال إلى الدين الخارجي والذي يتراكم مع الفائدة ويوقف قدرة الدول النامية LDC على الاستيراد. وفي الواقع، جزء كبير من الدين، وخاصة في الدول الأفقر LDCs، مثل العديد منها في إفريقيا، فإن الدين العام مملوك من حكومة لأخرى.

يحسب برنامج IFs الدين العام العالمي للدول الجنوبية كجزء (aidlp) من المساعدة التي يتلقونها. ويراكم البرنامج مجموع الدين الخارجي للمناطق (XDEBTRPA) ليعمل كعجز للتجارة السنوية وأيضاً كقرض عام. ويمكن للفائدة أن تضيف إلى الدين (النسبة هي lintr). يحسب البرنامج السداد السنوي للقرض بناء على الحصة التي يجب أن تدفع كل سنة (repayr). وحين تكون الديون الخارجية ومعدلات الفائدة عالية فإن المبلغ الذي يجب دفعه سنوياً يمكن أن يتجاوز بسهولة مبلغ مساعدة خارجية جديدة، وواقعياً ينشئ شبكة مساعدة تنساب من الدول الفقيرة إلى الغنية. افحص قيم هذه المعايير والمتغيرات في الافتراض الأساسي في IFs ويمكن أن تركز على إفريقيا.

قارن وضع إفريقيا، بما في ذلك مستوى سوء التغذية عند الأطفال (MALNCHIL)، تحت سيناريو أو أكثر من تلك التي تقلل أو تحد من حصة القرض من المساعدة (مدخلاً الكل كمنح وذلك بوضع aidlp على 0.0) أو التي تعفي بفاعلية من الدين الكبير (بخفض معدل السداد إلى 0.0) كم هناك من تعزيز الربح التشغيلي لدى سياسة المتغيرات لتحسين وضع الأفارقة؟ وفي المقابل، ماذا لو كانت جميع «المساعدات» قروضاً؟

توصيـات البحث. حاول تطوير أفضل وأسوأ سيناريو افتراضي لاقتصاد الجنوب. وقـد يشتمـلان على مساعدة عالية أو قليلة (يعتمد ذلـك على المضامين طويلة المدى التي تجدها للمساعدة).

وقد تحوي تغييرات في شروط التجارة، وتشجع التصدير، أو الحاجة له، وتغيرات في قوالب الإنفاق الحكومي. والآن لديك عدة مساندات ممكنة للسياسة والتي يمكنك أن تجربهـا. كم من الفعالية واقعياً تعتقد أن هناك في تناولك للمشكلات الاقتصادية للجنوب وفي أي سياسة توجد؟

الخاتمة

يخبرنـا الاقتصاديـون الليبراليون بـأن التي تقود هـي السوق وليسـت المؤسسات الاقتصاديـة التـي تسيطـر عليهـا الدولـة، وسـوف تشجع التجـارة الحـرة البضائع والخدمـات، ورأسـ المال ـــ يشار إليهـا بالعولمة ـ ومستويـات المعيشـة. وبالتأكيد فإن التاريخ يشير في الخمسين سنة الماضية إلى أنه ما دامت التقنية توسعت وبما أن الحرية الاقتصادية زادت وسقطت الحواجز الدولية، أصبح هناك نمو اقتصادي دولي سريع، وانخفاضـ في معـدلات الفقر العالمية وحتـى ـ في السنوات العشريـن الماضية ـ هناك انحـدار حاد في العدد المطلق للبشر الذين يعيشون في فقر مدقع (Maddison، 1995 و2001,2004; Chen & Ravaillon) ويذكر منتقدي سياسة الاقتصاد الليبرالية بأن العوامل العرضية الدقيقة وراء النجاح الاقتصادي والفشل ليست مفهومة بشكل جيد، وأن فوائـد النمو العالمي السريع لم توزع بشكل متساو، وأن القوانين الحكومية والتدخل في الاقتصاد سوف تكون دائماً أساسية لأسباب متنوعة، بما في ذلك زيادة رأس المال البشـري. وتوجه اهتمامنا قيم مختلفة ومفاهيـم إلى مواضيع مختلفة وإلى مساندات سياسيـة مختلفة. ومرة أخرى، يجـب أن تخرج بخلاصتك عن الحسنـات النسبية أو المختلطة للمفاهيم المحسوبة والفعالية التي نمتلك مع مستقبلك نصب عينيك.

ملاحظات

1- أعاد د. إيفان هيلبراند كتابة هذا الفصل للنسخة الحالية.

2- ماديسون 2001. (Maddison 216) وحسابات المؤلف. تستخدم أرقام ماديسون حساب القوة الشرائية المتعادلة بين اختلاف الدولة في مستويات الأسعار والتي غير منعكسة في المجاميع التي تستخدم حسابات سعر الصرف. تميل أرقام قوة الشراء المتعادلة إلى زيادة التوقع GDP في الدول النامية مقارنة بالمقاييس التي تستخدم سعر صرف السوق. وليس هناك طريقة مكتملة لحساب ومقارنة GDP عبر الدول وعبر الزمن.

3- تخطت 87 من 170 دولة والتي لدينا بيانات عتبة 5.000 $ في عام 2004 (الدولار العالمي في 1990، وحدثت أرقام ماديسون للعام 1998 حتى عام 2004. قام بذلك المؤلف).

4- ماديسون، 1995 و2001، حسابات المؤلف.

5- OECD Economic Outlook، مواضيع متعددة

6- تفاصيل عن كيفية تطوير هذا النظام وكيف يعمل متوافرًا في "Forecasting Productivity and Growth with International Futures" الجزء 1 - 2 (مايو 2005) ويمكن تحميله من موقع برنامج IFs.

7- المدة الرائعة الأولى للعولمة (1820 - 1914) أنهتها الحرب والكساد. والمدة العظيمة الثانية للعولمة يمكن تأريخها من 1950. انظر (Lindert & Williamson 2001).

8- لمعلومات أكثر عن المعقولية الاقتصادية وراء هذا السيناريو. انظر الحالة قيد الدراسة (Mankiw 2004: 248).

obeikandl.com